مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية | ISSN: 2437 - 0363 EISSN 2602-6767 | المجلد 07 / العـدد: 01 (2021)، ص 975- 997

قراءة في بيان 10 فيفري 1943 ونتائجه على الأوضاع السياسية في الجزائر

Reading in the statement of Fubruary1943 and its consequences on the political situation in Algeria

د. شبوب محمد*

جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف (الجزائر)، m.cheboub@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/25 تاريخ القبول: 2021/06/07 تاريخ النشر: 2021/06/23

ملخص:

تتناول هذه الدراسة قراءة في بيان 10فيفري 1943 ونتائجه على الأوضاع السياسية في الجزائر، وتداعيات الحرب العالمية الثانية على الجزائر، وكيف أثرت على تبلور الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية، التي تعتبر مرحلة هامة في تغير توجهاتهم ومطالبهم السياسية في تاريخ الحركة الوطنية، الذين طالبوا بالحرية وفرض مطالب جديدة لم تعهدها من قبل، من أجل الضغط على الحكومة الفرنسية، ولهذا جاءت هذه الدراسة لتبين أهم النقاط الواردة في بيان فبراير، وكيف أثر على تغير الحركة السياسية في الجزائر.

كلمات مفتاحية: الجزائر، الحركة الوطنية، بيان فبراير، المطالب.

Abstract:

This study examines the reading of the statement of 10 February 1943 and its consequences on the political situation in Algeria, the repercussions of the Second World War on Algeria, and how it influenced the crystallization of the political thought of the Algerian national movement, which is considered an important stage in changing their attitudes and political demands in the history of the national movement. And to impose new demands not previously pledged, in order to pressure the French government, so this study came to show the most important terms of the February statement and how it affected the change of political movement in Algeria.

Keywords: Algeria; national movement; 10 febrary 1943; demands.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة :

تعتبر الحرب العالمية الثانية منعطفا هاما في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية والمجتمع الجزائري، حيث تمخضت عنها عدة تغيرات على المستوى المحلي، كما أنها كانت سببا في إضفاء حركية جديدة على المستوى السياسي، وأدت إلى تطور الوعي السياسي للحركة الوطنية الجزائرية، ولهذا ستتناول هذه الدراسة تداعيات نهاية الحرب العالمية على الجزائر، وأهم القرارات التي صدرت عن الحركة الوطنية، المتمثلة خاصة في بيان 10فبراير 1943 وكيف أثرت نتائجه على الأوضاع السياسية في الجزائر.

1-الظروف السياسية التي سبقت إصدار بيان فبراير:

أمام تعنت إدارة الاحتلال وعدم ترحيب قوات الحلفاء بمطالب فرحات عباس الإدماجة اختار هذا الأخير طريقا آخر وذلك للضغط على الفرنسيين، حتى يتخذوا موقفا واضحا، خاصة وأن أبسط مطالبه قد رفضت (Mahfoud Kaddache: Algérien , p 629).حيث دعا إلى عقد اجتماع في مكتب المحامي بومنجل بالجزائر العاصمة (عباس محمد الصغير،2006-2007 ص78) ، حضره الدكتور تامزالي رئيس الفرع القبائلي في المندوبات المالية، وغرسي أحمد مستشار مالي و قاضي عبد القادر مستشار عام ورئيس جمعية الفلاحين، والدكتور الأمين دباغين، وعسلة عضوان في حزب الشعب الجزائري والشيخ التبسي، والشيخ خير الدين، والشيخ توفيق المدني من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والدكتور بن جلول وفرحات عباس، ومحمد الهادي حمام رئيس جمعية الطلبة المسلمين والدكتور سعدان مستشار عام، هذا بالإضافة إلى مستشارون عامون ومندوبون ماليون(Ferhat Abbas : p p 133-134.) وبعد مشاورات حدثت بين تلك الشخصيات توصلوا إلى ضرورة إصدار ميثاق جديد يتضمن مطالب الشعب الجزائري (أبو القاسم سعد الله، 2009، ج3، ص208) وقد اتفقوا فيما بينهم على تكليف فرحات عباس بتحريره (Mohammed Teguia :, p 66.) حيث قام هذا الأخير بكتابته في بيته بسطيف وفي ذلك يقول " فكلفت أنا بتحريره فعدت إلى مدينتي بسطيف وهناك حررت بيان الشعب

الجزائري"(Ferhat Abbas : la Nuit coloniale p134.) ، وقد جاء ذلك البيان تحت عنوان "الجزائر أمام الصراع الدولي بيان الشعب الجزائري"(قريري سليمان،2010-2011، ص80) ، ولقد احتوى على 30 صفحة مرقمة باللغة الفرنسية(Claude Collot et Robert Henry : p163.)، تضمنت خمسة أقسام تصب -معظمها في وصف حالة الشعب الجزائري المتردية منذ وقوع الاحتلال عام1830(عباس محمد الصغير، ص78).

3-محتوى بيان فبراير.

أما عن محتوى البيان فقد تناول الفصل الأول افتتاحية تضمنت تقرير عام عن وضع الجزائر منذ نزول الحلفاء، القسم الثاني تعرض إلى أهمية الحربين العالميتين في تحرير الشعوب باعتبار ذلك ظاهرة تاريخية، وفي الفصل الثالث تم استعراض العلاقات الفرنسية الجزائرية منذ1830، و حديث عن الاستعمار و الاستغلال و التفرقة العنصرية، القسم الرابع منه تطرق إلى فشل الإصلاحات الفرنسية السابقة، واندلاع الحرب العالمية الثانية و أهمية إنزال الحلفاء بالجزائر أما القسم الخامس و الأخير، فقد تضمن أهم المطالب الأساسية للجزائريين(Le Manifeste du peuple Algérien (10 février 1943.

4-مطالب البيان فكانت:

1-إدانة الاحتلال و تصفيته بمعنى إنهاء سياسة الإلحاق و استغلال شعب لشعب آخر، إن هذا الاستعمار ما هو إلا شكل جماعي للعبودية الفردية في القديم و الاستعباد في العصور الوسطى، ومن جهة أخرى فهو أساس رئيسي للمنافسات و المنازعات بين القوى العظمى (Abderrahmane Kiouane : p 62.)

2-تطبيق مبدأ تقرير المصير لكل الشعوب سواء كانت صغيرة أو كبيرة (يحي بوعزيز، 2004، ص37).

3-منح الجزائر دستور خاص بها يضمن لها:

أ-الحرية والمساواة المطلقة لكل سكانها بدون تمييز عرقي أو ديني(Gilbert Meynier-p p62-63.).

ب-إنهاء الملكيات الإقطاعية بتطبيق نظام إصلاح زراعي، وحق العيش برخاء للطبقة الواسعة من البروليتاريا الفلاحية.

جـ-الاعتراف باللغة العربية، لغة رسمية إلى جانب اللغة الفرنسية (Claude Collot et Robert Henry: p164)

د-حرية الصحافة وقانون الجمعيات.

هـ-التعليم المجاني والإجباري لكل الأطفال ذكور وإناث (الجيلالي صاري، 1987، ص74).

و-حرية الديانة لكل السكان، وتطبيق مبدأ فصل كل الديانات عن الدولة (عبد الحميد زوزو، 2004، ص224).

4-المشاركة الفورية و الفعالة للمسلمين الجزائريين في حكومة بلدهم مثلما فعلت الحكومة البريطانية مع مستعمراتها وحكومة الماريشال بيتان و الألمان في تونس، وهذه الحكومة تستطيع في جو من الوحدة المعنوية الواضحة أن تشرك الشعب الجزائري في الكفاح المشترك (محمد العربي زبيري، 1999، ص35) .

5-إطلاق سراح جميع المعتقلين والمساجين السياسيين المحكوم عليهم مهما كان انتماؤهم السياسي (رضوان عيناد تابت، 2005، ص25).

وبذلك يكون البيان قد لخص مجمل مطالب الشعب الجزائري بصفة موضوعية (عبد الرحمن العقون، ص243)

وتمت المصادقة عليها في الاجتماع الذي انعقد بالجزائر العاصمة في 10 فيفري 1943، والذي حضره ممثلين عن كل من حزب الشعب الجزائري وعن المنتخبين وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين (Ferhat Abbas : la Nuit coloniale p p135-136) ، وفي ذلك يقول أحمد توفيق المدني "وأثناء الاجتماع الذي انعقد بمكتب

عبد النور تامزالي ... وبعد أن قرأ علينا بيان الشعب الجزائري، صادقنا عليه وأمضيناه "(أحمد توفيق المدني، ص369).

ومن بين الشخصيات التي صادقت على البيان نذكر: السايح عبد القادر، عبد النور تامزالي والمحامي بومنجل عن ولاية الجزائر(عبد الرحمن العقون، ص ص243-244)، وعن القطاع الوهراني: عبابسة عبد الله من مستغانم وهو مستشار عام ومندوب لجنة مالية طالب عبد السلام من تلمسان هو الآخر مستشار عام ومندوب لجنة مالية، شنتوف عدة من معسكر وهو مندوب لجنة مالية و بن شيخة يوسف من عين تموشنت وهو مندوب لجنة مالية ومستشار وطني(عبد القادر جيلالي بولوفة، ص88) ،أما عن ولاية قسنطينة فنجد الدكتور بن جلول، محمد الشريف سيسبان، وفرحات عباس من ولاية سطيف، والدكتور سعدان من بسكرة (Charles Robert Agèron : 1975, p p132-133.)، ولقد اختلف المؤرخون في تقدير عدد هؤلاء الموقعين فكلود كولو يشير إلى 13 توقيع(Claude collot, pp 164 -165)، أما Jacques Simon فقد ذكر 56 توقيع (Jacques Simon, p 102 .) في حين سعد الله أورد 22 توقيع (سعد الله، ج3، ص210)، أما Andrè Nouschiفذكر 50 توقيعا (Andrè Nouschi, p 133).

5-تحليل بيان فبراير1943.

وإذا حلّلنا هذه الأقسام وجدنا أن الافتتاحية تبرر تحمل الجزائريين لمسؤولياتهم وذلك بغية الدفاع عن حقوقهم الأساسية، خاصة وأن كل فريق في الجزائر أصبح منشغل ومهتم بخدمة مصالحه الخاصة، ثم إن الشعب الجزائري قد عان الأمرين من قبل المعمرين هؤلاء الذين استغلوا ثرواته وعارضوا كل إصلاح (أبو القاسم سعد الله، ج3، ص209)، ثم توقف البيان مطولا عند مبادئ الثورة

الفرنسية وتأثيراتها على النخب المحلية وذلك لما تضمنته من أفكار روحية وأخلاقية لا يمكن الاستغناء عنها (حميد عبد القادر، ص94).

وعلى الدارس التوقف عند هذه النقطة والتساؤل لماذا تطرق فرحات عباس إلى ذلك، فالظاهر أن هذا الأخير كان متأثرا بمبادئ وأفكار الثورة الفرنسية التي اندلعت عام 1789، شأنه في ذلك شأن بيرم الخامس التونسي الذي ثمن أفكار الثورة الفرنسية واعترف بالدور التنويري الذي قام به المفكرون من خلال كتاباتهم الناقدة للأوضاع والناقمة عليها (ودان بوغفالة، 2004، ص63)، ثم إن عباس ظهر من خلال كتاباته تلك في البيان وكأنه متأسف لسياسة فرنسا بالجزائر وفي ذلك رجاء وتقربا منها.

وبعد تقييم مراحل الاستعمار توقف البيان مطولا عند أهم المقاومات الشعبية مبينا مدى مشاركة الجزائريين فيها، وبين ما ترتب عنها من إفقار وتهميش للأهالي بسبب اغتصاب أراضيهم وإخضاعهم لمختلف القوانين الاستثنائية، ثم تطرق إلى أسباب فشل سياسة الإدماج(مصطفى سعداوي، ص23)، وذكر بأن ذلك يعود إلى ممارسات الاستعمار الذي أخضع كل شيء في الجزائر للعنصر الفرنسي والأوروبي، زيادة إلى تعنته ورفضه لكل مشاريع الإصلاح التي لم تجد طريقها إلى التنفيذ، وظلت حبرا على ورق بدءا من اقتراح الماريشال بيجو الموجه لحكومته سنة 1844 و القائل "إننا أبدينا قوتنا وعظمتنا للقبائل الإفريقية و أصبح علينا الآن أن نظهر لها طيبتنا وعدلنا"، انتهاءا بمشروع بلوم فيوليت الذي يعطي حق المواطنة الفرنسية لبعض الجزائريين(الأمين شريط، 1998، ص43).

ولقد اعترف البيان بعد ذلك بثورة أتاتورك، و قال عنها بأنها أثرت على النخبة الجزائرية فجعلتها تتطلع إلى بناء جزائر جديدة قائمة على الأساليب الغربية، ثم مضى البيان موضحا بأنه حتى بعد نزول الحلفاء ودعوتهم الجزائريين

إلى الحرب فإن هذا الشعب لا يتوانى في تلبية ذلك، وأنه سيقدم كل التضحيات حتى يحقق تحرره السياسي إلاّ أنّ هذا الشعب لا يزال محروم من جميع الحريات الأساسية والحقوق، رغم الوعود الرسمية التي وُعد بها مرات عديدة(يحي بوعزيز، ص105) ، ومن هنا وجب البحث عن حل للخروج من هذا الوضع، إن الاستعمار قد ترك الجزائريين والفرنسيين متباعدين كما أنه لم يستطع أن يحل المشكل اقتصاديا، و عليه فقد مضى الوقت الذي كان فيه الجزائريون يرضون ببقائهم تابعين لفرنسا (Ahmed Mahsas : p p62-63)، إن الحل الجديد يكمن في الاعتراف بوجود كيان جزائري ذلك هو الطريق الوحيد الذي يضمن لهم الأمن والاحترام(أبو القاسم سعد الله، ج3، ص210).

أما في الجانب الاقتصادي فقد أوضح البيان عجز الاحتلال الفرنسي عن تحقيق توازن اقتصادي واجتماعي، بين المستوطنين و أغلبية السكان الأصليين (ما عدا اليهود، القياد والبشاغوات)، حيث ورد فيه "أما من الناحية الاقتصادية فإن الاستعمار قد أظهر عجزه في تحسين الأوضاع، و حل المشاكل الكبرى التي أوجدها وهكذا فإن الجزائر لو سيرت بإدارة جيدة، وجهزت بطريقة منظمة لكان في استطاعتها أن توفر العيش لـ 20 مليون نسمة على الأقل، وأن تجعلهم في حياة رخاء سلام اجتماعي، ولكنها مادامت أسيرة نظام الاحتلال فهي لن تستطيع أن توفر الغذاء ولا أن تعلِّم ولا أن تسكن، ولا أن توفر العلاج حتى لنصف سكانها الحاليين تجهيزها هذا يكفي فقط لضمان رفاهية فئة قليلة تمثل 8/1 من مجموع سكانها، هذا التجهيز سيظل سطحيا لطالما أن الجزائر ليست لها حكومة مستمدة من الشعب إن الحقيقة التاريخية تكمن هنا وليس في مكان آخر"(أبو القاسم سعد الله، ج3، ص270) .

فالبيان يؤكد أن العدل في توزيع الثروة على الجزائريين لا يمكن أن يكون إلا بوجود حكومة نابعة من الشعب الجزائري نفسه، ويضيف البيان واصفا حالة الجزائريين "المسلمون الجزائريون سيكونون محرومين ومستعبدين لدرجة أنهم أصبحوا في وطنهم كأجانب لان الخدمات العامة، الجيش، الإدارة، التجارة، البنوك الصحافة، الكل في أيدي الأقلية الأوروبية، الأهالي هم عبارة عن لاشيء" (أبو القاسم سعد الله، ج3، ص271).

وقد لخص فرحات عباس الأفكار الأساسية للبيان في العناصر التالية:

- إن تحول الجزائر من مستعمرة إلى دولة يمكن تحقيقه سلميا عبر الثورة بواسطة القانون.
- إدراج هذا المسعى ضمن هدف محدد: اتخاذ الديمقراطية الفرنسية محور شراكة جديدة قائمة على أساس الاعتراف بجنسية الشعوب المستعمرة وحريتها.
- أن يتم تطبيق ذلك في إطار سياسة الاتحاد الفرنسي (.Ferhat Abbas : p p 135).

ومن خلال قراءة متأنية لنص البيان وخاصة المطالب منه وجدنا أن هناك تقارب قد وقع بين بعض أفكار اتجاهات الحركة الوطنية على اختلاف توجهاتها إذا ما استثنينا الحزب الشيوعي الجزائري فالحديث عن إدانة الاستعمار و إلغاء استغلال شعب لآخر تلك مطالب كثيرا ما نادي بها مصالي الحاج، وإذا نظرنا إلى مطلب التعليم المجاني والإجباري والاعتراف باللغة العربية و مبدأ فصل الدين عن الدولة كانت جمعية العلماء المسلمين حاضرة، أما المطالبة بالمساواة و الحرية فتلك نقاط مقتبسة من الاتجاه الإدماجي الذي كانت تقوده جماعة النخبة على هذا الأساس توصلنا أن هناك إجماع ووفاق قد حصل بين زعماء تيارات الحركة الوطنية وأن تجاوز ظرفي قد تم للخلافات الإيديولوجية التي كانت قائمة فيما بينهم، السبب في ذلك يعزا ربما إلى ظروف الحرب العالمية الثانية وما نتج عنها من انعكاسات أثرت على بعض قادة الحركة الوطنية، فهذا مصالي الحاج محكوم عليه بالسجن لمدة 16 سنة مع الأعمال الشاقة، و ذلك الإبراهيمي منفي في آفلو تحت

الإقامة الجبرية والناشطين التابعين لهم مطاردين من قبل سلطات الاحتلال، من هذا المنطلق استطاع عباس أن يقنع هؤلاء الزعماء سواء بالاتصال بهم أو بإرسال مبعوثين لهم، بأن الوقت مناسب لتحرير البيان، وتقديمه لفرنسا من جهة والحلفاء من جهة أخرى و تحميلهم من خلال ما جاء فيه مسؤولية معاناة الشعب الجزائري التي دامت 113 سنة حسب تعبيره(عامر رخيلة، 1985، ص39).

ثم إن انقياد هؤلاء القادة حسب ما أظن و تأييدهم لعباس جاء في ظل غض هذا الأخير الطرف عن فكرة الاندماج و مناداته بإنهاء الاستعمار مهما كان شكله وفي ذلك أن أتفق مع عبد الكريم بوصفصاف فيما ذهب إليه حينما قال، بأن الوفاق الذي تم إنما هو راجع إلى تطور أفكار جماعة النخبة ويأسها من الديمقراطية الفرنسية، وأن تعاون أعضاء الجمعية كان ناتجا عن قناعاتهم بالمواقف الجديدة التي جاءت بها تلك الجماعة من خلال دعوتهم إلى القطيعة مع المستعمر(عامر رخيلة، 1985، ص286)، أما عن مصالي الحاج فنذكر هنا ما قاله لفرحات عباس " إني أثق فيك لإقامة جمهورية جزائرية مشتركة مع فرنسا، وبالمقابل لا أثق أبدا في فرنسا وإنها لن تعطيك شيء، ولا تتنازل إلا بالقوة، ولن تقدم إلا ما ينتزع منها "(Mohammed Harbi , 1975 , p 18.) ، إن هذا التصريح كان موفقا ومدركا في آن واحد لعدالة تلك المطالب اللينة و استحالة تحقيقها خاصة أمام دولة استعمارية مثل فرنسا، فالبيان مزج بين نوعين من المطالب، فكان حسب رأي المحامي أحمد بومنجل "عبارة عن مطالب لينة جسدت طموحات طبقة بورجوازية ومثقفة تناسبت في الوقت ذاته مع الطبقة الاجتماعية العريضة (Benjamin Stora et Zakya Daoud : cit , p118)، و يكون بذلك قد لقي موافقة من قبل عناصر حزب الشعب الجزائري على أساس أنه وسيلة مطالبة كما ذكر عبد القادر جيلالي بلوفة(الحركة الاستقلالية، ص89)، وهو بذلك حمل مطالب وطنية كانت قائمة منذ مدة و حاول تحليل تحولات المجتمع الجزائري في ظل تغيرات الدولة القائمة آنذاك، ولهذا الغرض لقي

مساندة من قبل عناصر الحركة الوطنية منذ إعداده من منطلق أنه مرحلة في المطالب وليس هدفا نهائيا .

6-نتائج بيان فبراير على الأوضاع السياسية في الجزائر.

ولقد حقق Charles Robert Agèron في بيان الشعب الجزائري حيث حلل أسلوبه و أفكاره، و قارنه مع كتابات عباس منذ العشرينات من خلال الجرائد التي جمعها في كتاب "الشاب الجزائري" 1931، و توصل أن خطة البيان هي نفس خطة التقرير الذي أرسله عباس إلى الماريشال بيتان كما أنه لاحظ فيه انتقادات مطولة لنظام الاحتلال واقتراح الحلول واحتوائه على الأخلاقيات، و تلك تعتبر إحدى أساليب فرحات عباس الذي كان يركز كثيرا على الجانب الأخلاقي، وعليه فقد توصل بعد ذلك التحقيق بأن كاتب البيان هو فرحات عباس(Charles Robert Agèron , 1975 , p133) وذلك ما ذهب إليه أبو القاسم سعد الله حينما قال بأن البيان أعدّه عباس(أبو القاسم سعد الله، ج3، ص208). وأنا أتفق مع هؤلاء المؤرخين في أن كاتب البيان هو الصيدلي فرحات، ذلك أن محتواه تضمن الكثير من العبارات التي مجدت الطرف الآخر بصورة عامة وفرنسا على وجه الخصوص وتلك إحدى سمات إيديولوجية عباس المتأثرة بالثقافة الفرنسية، ثم إن هذا الأخير كثيرا ما كرر كلمات في مضمونها محاولات للتقرب من فرنسا، وإقناعها بإيجاد حلول للجزائريين وذلك في إطار سياسة الاندماج، ولاحظنا أيضا عبارات في البيان تمجد الحضارة الفرنسية، وتعتز بها على سبيل المثال "...فإنهم لا يتنكرون للثقافة الفرنسية والغربية التي تلقوها، والتي بقيت قريبة منا على العكس فإنهم اعتمادا على الثراء المعنوي والروحي لفرنسا، و تقاليد حرية الشعب الفرنسي يجدون القوة والمبررات لحركتهم الحالية "(أبو القاسم سعد الله، ج3، ص268) و تلك أفكار قريبة من إيديولوجية عباس المعروف بتشبعه بالثقافة الفرنسية كما مر بنا.

وبغض النظر عن القائل، المهم هنا أن البيان قد تم تقديم نسخة منه للحاكم العام مارسيل بيرتون يوم 13 مارس 1943، من طرف وفد متكون من السادة: فرحات عباس ابن جلول، تامزالي، أورابح، ابن شريف، الأخضري (يحي بوعزيز، موضوعات، ص38) ، وفي اليوم الموالي تم تسليم نسخ منه إلى ممثلي كل من الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا و الاتحاد السوفياتي (.Ferhat Abbas : p p 138). وأرسلت نسخة منه أيضا إلى الجنرال ديغول، وأخرى لحكومة القاهرة للإعلام والتحسيس(يحي بوعزيز، سياسة، ص106) ، و يذكر فرحات عباس أن بيرتون قد فوجئ للعدد الهام من المنتخبين والمندوبين المحسوبين على إدارة الاحتلال الذين وقعوا على البيان، وعلق على ذلك قائلا "كانت الجزائر في لحظة مكاشفة و حقيقة لكن المحتل كان آخر من يعلم "، وعن هؤلاء المنتخبين البرجوازيين الذين وقعوا على البيان يقول عباس بأن "تضامنهم مع إخوانهم المسلمين شيء جديد ولكنه مؤكد " (.Ferhat Abbas : p p 137).، وحسب فرحات دائما فإن بيرتون قد وعدهم بأنه سينظر في البيان بعين الاعتبار(مومن العمري، ص56) ، وقال بأنه يمكن اعتماده كأساس دستور للجزائر(Projet de rèformè , mai 1943 ,IR . Boit N° A.W.C, p p 19-27 . 13)وأمر بإنشاء لجنة لدراسته سميت "لجنة البحث الاقتصادي و الاجتماعي الإسلامي " بتاريخ 03 أفريل 1943 ,Note C.I.E , A.W.O° Boite N° 233) (. fevrier 1943 , 4477 ، مثلها 36 نائبا مسلما مهمتها دراسة الوضع الاقتصادي للمجتمع الجزائري وعملت تلك اللجنة وفق قرارات الوالي العام بيرتون، كما أنها وضعت تحت إشرافه مباشرة وكانت تعقد اجتماعاتها بحضور مدير الشؤون الأهلية للمسلمين ومن بين أعضاء تلك اللجنة نذكر:

- سايح عبد القادر: عين رئيس للفرع العربي للمفوضيات المالية.
- الدكتور تامزالي : عين نائب رئيس الفرع القبائلي للمفوضيات المالية.

والمتعاونون تم تعيين كل من مكي بوزيان: وهو نائب شيخ بلدية وهران، ورئيس فيدرالية المنتخبين لعمالة وهران، ولادي عبد القادر: وهو رئيس فيدرالية الفلاحين، أما الدكتور بن جلول فقد عين عضوا في اللجنة الاجتماعيةNote C.I.E, N° 4477 , Boite N° 233 , fevrier 1943 .).

ويظهر من خلال رد بيرتون أنه لم يكن جدي في القيام بإصلاحات فعلية لصالح الجزائريين فلجأ إلى أسلوب المناورة، وعليه فذلك يعتبر تكتيك منه ليس إلا! غايته ربح الوقت، كما نجد أن اللجنة التي أمر بتشكيلها انحصرت في المجالات الاقتصادية والاجتماعية فقط في حين تم تغييب و إبعاد الشؤون السياسية رغم أن الظرف يقتضي التطرق إليه .

وكان أول اجتماع لتلك اللجنة ما بين 14 و 17 أفريل 1943 (Ferhat Abbas : p 138.).، حيث عالجت تحديد المطالب الآنية و المستعجلة و القرارات التي يمكن تأجيلها إلى ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية(يحي بوعزيز، سياسة، ص106) ، ثم إن خلاف قد وقع بين أعضاءها بسبب تناقض المواقف بينهم حول كيفية تطبيق تلك الإصلاحات Charles) Robert Agèron : 1975 , p 134) ، فتأجلت بذلك الاجتماعات وتحقق للحاكم العام جزء من مناورته(Charles Robert Agèron : 1975 , p 134) .

7-ملحق البيان ومصيره:

بناءا على موقف الحلفاء السلبي من البيان المتمثل في أن القضية الجزائرية شأن داخلي فرنسي، و انطلاقا من رد الحاكم العام بيرتون الأنف الذكر، ومطالبته من محرري البيان تقديم إيضاح أكثر وكذا خروج مصالي الحاج من سجن لامبيز وتحويله للإقامة الجبرية بقصر البخاري، تطلع فرحات عباس إلى الزيادة في توسيع مشاورته ومن ثم البحث عن إضافات أخرى للبيان تستجيب لكل طموحات الشعب الجزائري على اختلاف شرائحه، على هذا الأساس نظم عباس لقاء مع مصالي الحاج بتاريخ 16 أفريل1943(Jacques Simon : p107.) حضره إضافة إلى الاثنين كل من لمين دباغين،

البشير الإبراهيمي (عن جمعية العلماء المسلمين) وموريس لابور (Benjamin Stora et Zakya Daoud, p p122-123.) ، وبعد هذا اللقاء تمت اجتماعات أخرى اقترح فيها مصالي الحاج على عباس إضافات أخرى للبيان جاءت على النحو التالي:" في نهاية الحرب تقام في الجزائر دولة مستقلة، مزودة بدستور خاص بها تعده جمعية جزائرية تأسيسية منتخبة بالاقتراع العام من طرف جميع السكان"(حميد عبد القادر، ص90)، هذا كما تضمنت تلك الإيضاحات التي قدمها مصالي إلى الصيدلي عباس تغيير مصطلح "الجنسية" إلى مفهوم "أمة ذات سيادة" و كذا مصطلح "دستور" إلى "جمعية تأسيسية"(Benjamin Stora et Zakya Daoud , p 123.) ، وعليه قام فرحات عباس بإضافة تلك التغييرات التي اقترحها مصالي الحاج وهذا بالاتفاق مع زملائه في المندوبيات المالية، حيث وقع 21 مندوبا ماليا يوم 26 ماي 1943 على ذلك: (Claude Collot et Jean-Robert Henry p p 165-180.) ، وقد سميت تلك الإضافات بـ" ملحق البيان" تضمن قسمين:

القسم الأول: احتوى على إصلاحات يمكن تأخيرها إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تضمنت بصفة خاصة أن تصبح الجزائر غداة نهاية الحرب العالمية الثانية، دولة لها دستورها الخاص، يتولى وضعه مجلس تأسيسي منتخب بالاقتراع العام من طرف جميع سكان الجزائر (قريري سليمان، ص81).

أما القسم الثاني فتطرق إلى قائمة إصلاحات سياسية عاجلة يجب تنفيذها منها نذكر:

أ-**المشاركة الفورية والفعالة لممثلي المسلمين في الحكومة و إدارة الجزائر**، وتحويل الحكومة العامة إلى حكومة جزائرية متكونة من وزراء بعدد متساوي بين الفرنسيين والمسلمين (Ferhat Abbas : p 139.) ، ورئيس الحكومة سيكون الحاكم العام الذي سيحمل لقب سفير أو المحافظ السامي الفرنسي في الجزائر، ثم إن التمثيل في المجالس يجب أن يكون متساويا بين المنتخبين الفرنسيين و المسلمين (المجلس الأعلى للحكومة، النيابات المالية، المجالس الإقليمية و البلدية الغرف التجارية و الفلاحية و جميع المصالح

الإدارية وممثلي نقابات العمال والدواوين... (يحي بوعزيز، موضوعات، ص38-39)، وكذا تحقيق الإدارة الذاتية للدواوين والقرى والبلديات المختلطة طبقا للقانون البلدي الصادر عام 1884(يحي بوعزيز، موضوعات، ص38-39) ، ستصبح تحت رئاسة مجلس بلدي ورئيس بلدية الدوار يسمى "رئيس الدوار"، ويجب السماح لكل الجزائريين بالانضمام لكل الوظائف العمومية على أساس المساواة مع الفرنسيين وضرورة إلغاء جميع القوانين الاستثنائية وتطبيق القانون العام على الجزائر(يحي بوعزيز، سياسة، ص107).

ب-**المساواة أمام ضريبة الدم**: وذلك بإلغاء نظام التجنيد و الخدمة العسكرية المعمول به تحت عنوان "أهلي"، وتوحيد نظام التجنيد والمكافآت في الخدمة العسكرية (الرواتب التقاعد، و التعويضات العائلية...)(Ferhat Abbas : p p140-141.)، ورفع العلم الجزائري في الفرق الجزائرية التي كانت تحارب في صفوف جيش الحلفاء وذلك لرفع معنوياتها(Andrè Nouschi : p 136.).

ج- **الإصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية** : تتضمن إنشاء مصلحة للفلاحة الجزائرية لمساعدة الفلاحين الأهليين، وكذا إقامة وزارة عمل تشرف على تطبيق القوانين الاجتماعية على العمال بجميع أصنافهم(أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج3، ص211-212) كما طالب أيضا بإنهاء التعليم المسمى "بالأهالي" وإعطاء الحرية لتعليم اللغة العربية مع حرية الدين الإسلامي و توفير السكن، وحرية الصحافة باللغتين، هذا إضافة إلى الترخيص بإنشاء ثلاثة صحف إسلامية بالجزائر وهران و قسنطينة وذلك للإطلاع و قيادة الرأي الإسلامي، وقد ذكر الملحق بأن هذه الإصلاحات مؤقتة ورمزية في انتظار تحرير فرنسا(Andrè Nouschi : p136).

وحسب ما ذكره أبو القاسم سعد الله فإن البيان وملحقه تضمنا مزيج من المطالب السابقة لكل من حزب الشعب الجزائري وجمعية العلماء وجماعة النخبة، وإذا كان البيان قد تناول قضايا عن بعد، فإن الملحق قد تطرق إلى

صميم المشكل لكنه تلامس من وجهة نظر النخبة، ثم يضيف قائلا: "بأن الملحق فيه تراجع عما جاء في البيان لاسيما القسم الثاني منه"، مع ذلك تضمن كلاهما أرضية جديدة للحركة الوطنية فالحديث عن الدولة الجزائرية ذات السيادة والأمة و اللغة العربية، وفصل الدين عن الدولة و الحكم على المطالب السابقة بأن الزمن قد تجاوزها والحديث عن توزيع الأراضي التي يحتكرها المستوطنون، كل ذلك إشارات جديدة في طريق تطور النخبة وهي جميعا تدل على أن عباس لم يكن يمثل عندئذ جماعة النواب و النخبة فقط، بل كان يتكلم أيضا باسم حزب الشعب و العلماء، ثم يواصل أبو القاسم سعد الله قائلا: "بأن البيان و ملحقه قد كتبا بناءا على التجارب الماضية مع الاستعمار وأن الثقة في فرنسا أمر مستحيل" بل حتى ثقتهم في الحلفاء لم تعد موجودة ، ذلك لأنهم اعتبروا المسألة الجزائرية شأن داخلي لفرنسا، أما الشعب الجزائري فقد كان يعاني الأمرين أمام ويلات الحرب العالمية الثانية، ثم أن أوضاعهم لم تكن مستقرة أصلا حتى قبيل اندلاع تلك الحرب(أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج3، ص212-213).

وقد قام عباس بعد الانتهاء من تحرير الملحق بتسليم نسخة منه إلى الحكومة العامة في 30 ماي 1943 تحت اسم مشروع إصلاحات (Projet de rèforme, Faisant suite au manifeste du peuple Algèrien musulman du 10 Fèvier 1943, prèsentè par les délégués finanaciers et Kabyles le 26 Mai 1943, I.R, Boite N° 13 , A.W.C) ، لكن الملاحظ هنا أن الحاكم العام بيرتون قام بتقديم استقالته يوم 01 جوان 1943 وتم تعويضه بالجنرال كاترو، هذا الأخير الذي تسلم هو الآخر نسخة من الملحق يوم 11 جوان 1943 (يحي بوعزيز، سياسة، ص108) ، وذلك بعد أن تم تقديم نسخة منه إلى الجنرال ديغول في 10 جوان من نفس السنة(ناصر الدين سعيدوني، ص122-123)، و بذلك بدأ عهد

حكم ديغول وكاترو في الجزائر باسم "لجنة فرنسا الحرة" التي كان يتزعمها الأول، وقد كان كاترو من أنصار بقاء الجزائر فرنسية فهدد الوطنيين الجزائريين بالسجن بينما تم استرجاع قرار كريميو إلى اليهود و أطلق الحرية للشيوعيين ذلك لأنهم رفضوا ما جاء في البيان و ملحقه(أبو القاسم سعد الله، الحركة، ج3، ص214).

أما عن البيان و ملحقه فلم يعترف كاترو بمحتواهما رغم أن سلفه بيرتون كان قد وعد بدراستهما و جعلهما قاعدة للإصلاحات المقبلة، على هذا الأساس أوضح كاترو بأن كل المحاولات التي لا ترمي إلى الإبقاء على الوحدة الكاملة بين الجزائر و فرنسا سيكون مآلها الرفض لأن الجزائر حسب رأيه "جزء لا يتجزأ من فرنسا"، ثم أصر بأن الجزائر فرنسية وستظل فرنسية، ليخاطب الجزائريين قائلا "أنتم أيها المسلمون الذين لم تجدوا مكان لكم في الوحدة الفرنسية، إن ذلك هو مكانكم الشرعي و باستطاعتكم التعبير عنه وكنت أعتقد دائما بأنه حان الوقت لتحصلوا عليها"(أبو القاسم سعد الله، الحركة، ج3، ص214).

ونجد أن كاترو الذي كان متمسكا بالجزائر فرنسية، قد وصف البيان وملحقه بالعاصفة قائلا "إنه العاصفة، ومن الحكمة وقف العاصفة"، ووعد بالقضاء عليه باستخدام كل الوسائل المتاحة لديه معتبرا أن هذه العاصفة جاءت من الشرق، ومن وراء الأطلسي فوق شمال إفريقيا(حميد عبد القادر، ص91) ، حيث انتقد الروح العربية الإسلامية التي طبعته واعتبر أن مبدأ الدولة الجزائرية ذات السيادة يهدف إلى تحطيم الوحدة الفرنسية، وذكر بأن أي إصلاح يجب أن يكون ضمن الإطار و السيادة الفرنسية (Benjamin Stora et Zakya Daoud, p 144) ، وقد أوضح موقفه ذاك صراحة أمام لجنة البحث الاقتصادي و الاجتماعي الإسلامية –المعينة سابقا- في اجتماعها الثاني بتاريخ 23 جوان 1943، حينما قال بأن مطالب البيان و ملحقه سابقة لأوانها ومن الممكن أن تؤدي هذه الإصلاحات إلى اضطرابات قد تؤثر على فرنسا في الحرب العالمية الثانية (Andrè

(Nouschi : p136، واكتفى بإنشاء منصب الخليفة "خليفة شيخ المدينة" للمسلمين الجزائريين، وتغيير القوانين الأساسية للجمعيات الاحتياطية الأهلية(Ferhat Abbas : la Nuit coloniale, , p141) ، لكن فرحات عباس استطاع أن يتحصل على موافقة أعضاء تلك اللجنة بتاريخ 26 جوان 1943، أمام ذلك تخوف المستعمرين على مصالحهم وعارضوا مشروع أي إصلاح مهما كان نوعه، وفي ذلك تطابق و اتفاق مع موقف الحكومة الفرنسية نفسها(أحمد مهساس، الحركة الوطنية، ص198) ، التي ما فتئت تلغي مشروع حتى ترفض الآخر والدليل هذه المرة هو تجاهل الحاكم العام كاترو وقائع الحادث الذي وقع بمدينة سكيكدة في جوان 1943 حيث قام ضباط فرنسيين بتحريض جنود سود سنغاليين على قتل جزائريين فكانت النتيجة ثلاثين قتيلا من الأهالي العزل، في حين لم تقم سلطات الاحتلال بأي حركة ردع أو عقاب ضد هؤلاء(Ferhat Abbas : la Nuit coloniale, , p141).

لقد أدى ذلك الرفض من قبل إدارة المستعمر إلى وقوع خلاف من جديد داخل صفوف النواب المسلمين حيث تخلى ابن جلول و بعض المنتخبين من الفدرالية عن البيان و ملحقه، فاستغل كاترو ذلك الوضع لصالحه و نصب لجنة التنسيق مع إدارة شؤون الأهالي لعرقلة مساعي محرري البيان، و كرد فعل منه استنكر الدكتور ابن جلول قرار الحاكم العام ذاك رغم الخلافات التي كانت بينه و بين فرحات عباس، ونظم تجمعا شعبيا يوم 05 جويلية 1943 في قسنطينة انتقد يومها أمام سكان مختلف مناطق العمالة سياسة الإدارة الاستعمارية، وذلك لعدم تجاوبها مع مطالب الشعب الجزائري وقادته السياسيين وحسب التقارير العسكرية الفرنسية فإن حالة غضب قد عمت جميع من حضروا ذلك

التجمع(A.W.C, Rapport sur le Moral, 19ème corps d'armée éme Bureau, 2 N°602, AL, TS, Juillet 1943.).

وكمحاولة منها لاحتواء الوضع قامت سلطات المستعمر بإصدار ستة مراسيم بتاريخ 06 أوت 1943، تتضمن دخول بعض المسلمين الجزائريين في الوظائف العامة والتجنس وكذا إنشاء منصب للمسلمين كنائب لرئيس البلديات الكاملة السلطات، و توسيع التعليم الأهلي الابتدائي العام و الخاص، إضافة إلى تخفيض أسعار بعض السلع(Andrè Nouschi : p136-137) والمتتبع لتلك الإصلاحات يجدها شكلية بعيدة كل البعد عن مطالب البيان وملحقه.

وكرد فعل على ذلك رفض فرحات عباس الاعتراف بتلك الإصلاحات الهزيلة لأنها تتعارض و ما جاء في البيان و ملحقه، ووقف معه مندوبو الوفود المالية هذا كما اعتبرا نواب فدرالية عمالة قسنطينة مراسيم الحاكم العام تلك بأنها غير كافية، وخلال زيارة كاترو للمدينة صرح لابن جلول أن ليس بمقدوره العمل أكثر، وأن مصلحة فرنسا عنده فوق كل اعتبار، ما دفع بالنواب إلى مقاطعة تلك الإصلاحات و نظموا حركة احتجاجية عامة بالجزائر مع جميع المستشارين العامين والمفوضين الماليين التابعين للعمالات، لكن إدارة الاحتلال رفضت تقديم الترخيص لاجتماع النواب ذاك(محمد بكار، 2009، ص128).

وخلال افتتاح الدورة الخريفية للمفوضيات المالية يوم 23 سبتمبر 1943، رفض فرحات عباس الحضور مطالبا بشدة ضرورة الاعتراف بالبيان وملحقه(يحي بوعزيز، ص108)، أمام ذلك أقدم كاترو على حل مجلس الوفود المالية وقام باعتقال كل من فرحات عباس، ورئيس المندوبيات المالية العربية عبد القادر السايح(Ferhat Abbas : la Nuit coloniale, , p141)، وتم نفيهما إلى بني عباس في تابلبلا بالجنوب الغربي في الصحراء الجزائرية، وذلك بغية تخويف ومعرفة مدى تماسك موقعي البيان الذين اتهمهم بالعصيان المدني وإحداث الشغب وقت

الحرب العالمية الثانيةGouvernement Gènèrale de l'Algérie (A.W.O, Boite, N°4477, Note N°2283, 24/09/1943) وحسب ما ذكره أبو القاسم سعد الله فإن عملية جس النبض تلك التي قام بها الحاكم العام كاترو، قد بينت عن وجود مندسّين لازالوا متمسكين بالحضارة الفرنسية ضمن جماعة محرري البيان وملحقه، بدليل اعتذار اثنا عشر، من الموقعين على البيان الجزائري للحاكم العام كاترو عما بدر منهم من مقاطعة اجتماعات مجلس الوفود المالية و أكدوا له ولائهم التام لفرنسا ثم أعلنوا له بأن الإصلاحات التي نادوا بها يجب أن تكون في نطاق الشرعية والنظام الذي تقوم عليه المجموعة الفرنسية، وطبقا لمبادئ الديمقراطية الفرنسية ضف إلى ذلك فقد وعدوا لجنة فرنسا الحرة بتعاونهم لتحرير فرنسا(أبو القاسم سعد الله، ج3، ص215)، إن هذا الموقف المتخاذل من هؤلاء وإن أثر على تماسك الحركة الوطنية فهو لا يحسب على الصيدلي عباس و بدايته الجديدة مع التغير السياسي الحاصل عنده، ذلك أن الرجل عاش في غضون الحرب قطيعة سياسية موالية لفرنسا، بعد أن تخلى عن أوهام الاندماج ومناداته باستقلال ذاتي واسع ضمن اتحاد فيدرالي، يمكن ملاحظة تلك القطيعة في محتوى البيان وملحقه(محمد الصالح بكوش، الجزائر، 2001، ص141).

8-خاتمة:

إن بيان فبراير من بين أبرز المنعطفات الهامة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، حيث جاء بمطالب جديدة لم تعطها من قبل وحاولت أن تحقق بنوده، وقد ساهمت مساهمة فعالة في تبلور أفكارها التحريرية، وقد حقق عدة نجاحات على المستوى السياسي والاجتماعي وهو ما أعطى طرح جديد في المطالب السياسية.

9-قائمة المراجع:

بالعربية:

الكتب:

- الجيلالي صاري، محفوظ قداش: المقاومة السياسية، (1900-1954) الطريق الإصلاحي والطريق الثوري، تحقيق عبد القادر بن حراث المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.
- الأمين شريط، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919-1962) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1998.
- أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، ج2، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988.
- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، دار الرائد، الجزائر، 2009.
- أحمد مهساس: الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من 1914 إلى 1954، ترجمة الحاج مسعود ومحمد عباس، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر.
- ودان بوغفالة .- الثورة الفرنسية في الأسطوغرافيا المغاربية : دراسة تاريخية تحليلية في نماذج من كتابات القرن 13ه/19م، مكتبة الرشاد للطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر ،2004 .
- يحي بوعزيز: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، الجزء الثاني، دار الهدى، الجزائر، 2004.
- يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية(1830-1945)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
- عبد الحميد زوزو: محطات في تاريخ الجزائر ، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2004 .
- محمد العربي زبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج3، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999.

- محمد بكار: محمد صالح بن جلول رائد الحركة المطلبية في الجزائر(1893-1985)، ط1، دار الأصول للطباعة والنشر، سيدي بلعباس، الجزائر، 2009.
- عبد الرحمان بن العقون: الكفاح القومي السياسي، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
- عبد القادر جيلالي بولوفة، الحركة الاستقلالية خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945): في عمالة وهران، ط1، دار الامعية للنشر والتوزيع، الجزائر،2011.
- حميد عبد القادر: فرحات عباس (رجل الجمهورية)، دار المعرفة، الجزائر، 2001.
- عامر رخيلة -8 ماي 1945: المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1985.
- رضوان عيناد تابت. - 8 ماي 1945: الإبادة الجماعية، ترجمة محمد سعيد اللحام، ط1، دار الفرابي، بيروت،2000.

الرسائل الجامعية:

- قريري سليمان: تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية(1940-1954)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011.
- عباس محمد الصغير: فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية (1927-1962)، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007.

المجلات والدوريات:

- محمد الصالح بكوش: فرحات عباس من خلال كتاب حرب الجزائر، جذور وأزمة، "مجلة المصادر"، المركز الوطني للحركة الوطنية والثورة الجزائرية، العدد 04، الجزائر، 2001.

بالأجنبية

الارشيف:

- Le Manifeste du peuple Algérien (10 février 1943) , Document inédits du Mouvement nationale: textes fondamentaux (1943-1945) , N°12 , Novembre 1983 , I.R BOITE N° 13 A.W.C.
- Projet de réforme, Faisant suite au manifeste du peuple Algérien musulman du 10 Févier 1943, présenté par les délégués financiers et Kabyles le 26 Mai 1943, I.R, Boite N° 13 , A.W.C.
- A.W.O , Note C.I.E, N °233 , Boite N° 4477 , février 1943.
- A.W.C, Rapport sur le Moral, 19ème corps d'armée 2éme Bureau, N°602, AL, TS, Juillet 1943.
- Charles Robert Agèron : Abbas et l'evolution politique de L'Algèrie musulmane pendant la 2eme gurre mondiale , R.H.C, N° 4 , juin – juillet 1975 , tuni .
- Charles Robert Agèron : in , R.H.M ; N °4 juillet 1975.

الكتب:

- Abderrahmane Kiouane : Moments du Mouvement National ; textes et positions , éd. Dahleb, Alger, 1985.
- Benjamin Stora et Zakya Daoud ; Ferhat Abbas une autre Algérie , éd. Casbah, Alger, 1995.
- Claude Collot et Robert Henry , Le Mouvement National Algérien ; textes 1 (1912-1954), préface de Ahmed Maliou ,éd . Office de la publication universitaire, Alger, 1978.

- Mahfoud Kaddache : Histoire du nationalisme Algérien, tome 2, éd. EDIF, Alger, 2003.
- Ferhat Abbas : la Nuit coloniale ; guerre et révolution D'Algérie , éd. Livres, Alger, 2011.
- Mohammed Teguia : l'Algérie en guerre, éd. Office des publications universitaire, Alger, 2007.
- Mohammed Harbi .- Aux origines du FLN : le populisme révolutionnaire en Algérie ,éd. Bourgeois, Paris, 1975.
- Jacques Simon , Messali El Hadj (1898-1974) ; La Passion de l'Algérie libre , éd. Trésias, Paris, 1998.